

محبوب عن الأناظر

تحليل إحصائي للعنف ضد الأطفال

يعرض تقرير جديد لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) (UNICEF) الإحصاءات الأخيرة التي أجريت بشأن العنف ضد الأطفال استناداً إلى بيانات تم تجميعها من ١٩٠ بلداً. يلقي هذا التقرير الضوء على قضية ظلت غير موثقة إلى حد كبير وذلك من خلال استعراض النماذج الشاملة للعنف والمواقف والمعايير الاجتماعية. ويكمن الهدف منه استعمال البيانات لجعل العنف ضد الأطفال وتشعباته العديدة ظاهراً أكثر، ما يؤدي إلى تفهم أكثر شمولية لضخامته وطبيعته ويقدم أفكاراً لمنعه. وفيما ثمة حاجة لبذل جهود مكثفة من أجل تعزيز توفر بيانات موثوقة وشاملة بشأن هذه القضية، تشكل النتائج المعروضة في هذا التقرير نداءً واضحاً من أجل العمل.

استعراض عام

حماية الأطفال من كافة أشكال العنف هو حق أساسي ضمنته اتفاقية حقوق الطفل ومعاهدات أخرى بشأن حقوق الإنسان والمعايير. ومع ذلك يبقى العنف جزءاً حقيقياً من حياة الأطفال حول العالم له عواقب فورية وطويلة الأجل - بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وثقافتهم ودينهم وعرقهم - غالباً ما تعيق الإساءة للأطفال وإهمالهم نموهم فيواجهون صعوبات في التعلم ويكون أداؤهم ضعيفاً في المدرسة. وقد يعانون من اعتزاز ضعيف بالنفس والاكنتاب ما قد يؤدي في أسوأ الحالات إلى سلوك ينطوي على مخاطر وإلحاق الأذى بالذات. كما أن مشاهدة العنف يمكنها أن تتسبب بضائقة مشابهة. فالأطفال الذين ينمون في أسرة أو مجتمع محلي عنيف يميلون إلى قبول هذا السلوك كطريقة لحل النزاعات، مكررين استعمال نموذج العنف والإيذاء ضد زوجاتهم وأطفالهم. وبعيداً عن الآثار المساوية على الأفراد والأسر، يحمل العنف ضد الأطفال في طياته تكاليف اقتصادية واجتماعية في ما يتعلق بالإمكانات المفقودة والإنتاجية المخفضة.

وَمَا خلال العشرة أعوام الأخيرة الاعتراف بطبيعة العنف السائد وتأثيره على الأطفال. ومع ذلك، تبقى هذه الظاهرة غير موثقة إلى حد كبير وذات نقص في الإبلاغ عنها. ويمكن إسناد ذلك إلى أسباب مختلفة، بما فيها واقع أن بعض أشكال العنف ضد الأطفال هي مقبولة اجتماعياً ضمنياً أو غير مفهومة على أنها تعسفية. فالعديد من الضحايا هم صغار أو ضعفاء جداً كي يتمكنوا من البوح بتجاربهم أو حماية أنفسهم. وفي أغلب الأحيان عندما يبلغ الضحايا عن الإساءة إليهم، يخفق النظام القانوني في الاستجابة وتكون

النتائج الرئيسية

يقدم هذا التقرير أدلة من مختلف المهن والتخصصات في كافة أرجاء العالم تثبت بأن العنف حاضر دائماً في حياة الأطفال. ويتخذ العنف بين الأفراد أشكالاً متعددة - بدني وجنسي ونفسي - ويحدث في أماكن متعددة، بما في ذلك المنزل والمدرسة والمجتمع المحلي وعلى الإنترنت. وعلى نحو مماثل، ترتكب مجموعة واسعة من الجناة العنف ضد الأطفال تتضمن أعضاء الأسرة، العشراء، المعلمين، الجيران، الغرباء وأطفالاً آخرين. وهذا العنف لا يلحق الأذى والألم والذل بالأطفال فحسب، بل يقتلهم أيضاً.

القتل

في عام ٢٠١٢ وحده، أودت جرائم القتل بحياة نحو ٩٥٠٠٠ من الأطفال واليافعين تحت سن ٢٠ سنة، ما يجعله سبباً مؤدياً إلى الإصابة والوفاة اللتين يمكن وقاية الأطفال منهما. وعاش معظم الضحايا (٨٥٠٠٠) في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ومن بين الأطفال البالغين ما بين صفر و٩ أعوام، نسبة ٨٥ في المائة من الوفيات هي نتيجة أمراض سارية وغير معدية مع تباين ضئيل بين الجنسين. لكن ومع تخطي الأطفال السنة العاشرة من العمر، تزيد نسبة الوفيات الناجمة عن إصابات متعمدة بما فيها القتل، لاسيما بين الصبيان.

وعالمياً، تسجل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر نسبة من ضحايا القتل دون سن الـ٢٠ (٤٠٠ ٢٥). وتسجل بلدان غرب ووسط أفريقيا النسبة الثانية الأعلى (٤٠٠ ٢٣)، تتبعها بلدان شرق وجنوب أفريقيا (٤٠٠ ١٥). ويكمن أدنى معدل قتل في الفئة العمرية هذه في بلدان رابطة الدول المستقلة حديثاً لدول وسط وشرق أوروبا (CEE/CIS)، وتتبعها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما البلدان الثلاثة من حيث معدلات القتل الأعلى في العالم بين الأطفال واليافعين دون سن الـ٢٠ فهي السلفادور وغواتيمالا وجمهورية فنزويلا البوليفارية. ويشكل القتل في كل من هذه البلدان السبب الرئيسي للوفيات بين الصبيان اليافعين. كما أن نيجيريا تسجل أكبر عدد من ضحايا قتل الشباب الذين بلغ عدد الوفيات بينهم حوالي ١٣٠٠٠ في عام ٢٠١٢، تتبعها البرازيل حيث بلغ العدد ما يقارب ١١٠٠٠.

التأديب العنيف

رغم كون الاحصاءات المذكورة أنفاً مذهلة، لكنها تمثل بروزاً لعنف استثنائي نسبياً في حياة الأطفال. وتظهر البيانات أن

خدمات حماية الطفل غير متاحة. أضف إلى ذلك الافتقار إلى بيانات دقيقة بشأن هذه القضية، ما يراكم المشكلة من خلال تعزيز اللبس بأن العنف يبقى ظاهرة هامشية يؤثر على فئات معينة من الأطفال ويرتكبه فقط مجرمون لديهم ميول بيولوجية للسلوك العنيف.

وبالرغم من الفجوات التي لا تحصى في قاعدة المعرفة الحالية، يشكل هذا التقرير شهادة على التحسينات التي طرأت على مجموعة البيانات التي تم جمعها في الأعوام الأخيرة. ويفيد التقرير من الدلائل المتوافرة لشرح ما هو معروف حالياً بشأن النماذج العالمية للعنف ضد الأطفال، مستخدماً البيانات المجمعة من مصادر مختارة. ويركز التحليل أولاً على أشكال العنف بين الأفراد والمحددة كأعمال عنف ملحقه بالأطفال من جانب فرد آخر أو مجموعة صغيرة من الأفراد. وتتضمن أنواع العنف بين الأفراد التي يغطيها هذا التقرير الأنواع التي يرتكبها مقدمو الرعاية وأفراد أسرة آخرون، وشخصيات سلطوية، ونظراء وغرباء داخل المنزل وخارجه.

ونظراً للافتقار العام للاتساق في طريقة جمع البيانات بشأن العنف ضد الأطفال، يعتمد هذا التقرير بصورة رئيسية على معلومات تم تجميعها من مصادر دولية مماثلة، بما فيها المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات (MICS) الخاصة باليونيسف، والمسوحات السكانية والصحية (DHS) الخاصة بوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (USAID)، والدراسات الاستقصائية العالمية للصحة المدرسية (GSHS) ودراسة السلوك الصحي للأطفال المدارس (HSBC). وتم تنفيذ هذه البرامج الاستقصائية الدولية في الغالب في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (باستثناء دراسة السلوك الصحي لدى الأطفال في سن المدرسة). وفيما يركز هذا التقرير إلى حد كبير على هذه البلدان، غير أنه يجب عدم تفسيره بأي شكل من الأشكال بأنه يقترح عدم وجود العنف ضد الأطفال أيضاً في البلدان المرتفعة الدخل. وبهذا الصدد، يستعمل التقرير أيضاً وقائع قطرية مخصصة أو أدلة مستقاة من دراسات صغيرة النطاق ودراسات استقصائية وطنية من أجل إلقاء الضوء على بعض الجوانب أو الظروف في بلدان مختلفة لم تتوفر بيانات تمثلها أو تماثلها لها. ومستخدماً هذه المصادر المجمعة، يعرض التقرير بيانات تم تجميعها من ١٩٠ بلداً ويمثل أكبر تجميع للاحصاءات بشأن العنف ضد الأطفال حتى هذا التاريخ.



الرعاية الرئيسيين الحاصلين على تعليم ثانوي أو عالي . كما نجد أن الراشدين ذوو الوضع الاقتصادي المنخفض يدعمون العقاب البدني أكثر من نظرائهم الأكثر ثراءً في حوالي ثلاثة أرباع عدد البلدان التي توفرت البيانات عنها .

العنف بين النظراء والمرتكب من جانب العشاء

يصبح الأطفال مع نموهم أكثر ضعفاً في مواجهة أشكال أخرى من الاعتداءات، بما في ذلك العنف الذي يرتكبه نظراؤهم والعشاء . والاعتداء البدني بين الطلاب مألوف ، لا سيما بين الصبيان . ففي ٢٥ بلداً يحظى ببيانات متماثلة ، تتراوح نسبة انتشار الاعتداءات البدنية ضد الطلاب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٣ و ١٥ عاماً ، حوالي ٢٠ في المائة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وأوروغواي وما يزيد عن ٥٠ في المائة في بوتسوانا وجيبوتي ومصر وغانا وجمهورية تنزانيا المتحدة (دار السلام) واليمن . وعلى مستوى العالم ، يتعرض طالب واحد أو أكثر بنسبة طفيفة من بين كل ٣ طلاب فيما بين سن ١٣ و ١٥ سنة لظاهرة التسلط من جانب آخرين على أساس منتظم . ومن بين ١٠٦ بلدان ذات بيانات مماثلة بشأن اليافعين الذين خضعوا لأعمال تسلط مؤخراً ، تتراوح المعدلات ما بين ٧ في المائة في طاجيكستان و ٧٤ في المائة في ساموا . وأقر حوالي ثلث عدد اليافعين (٣١ في المائة) في بلدان أوروبا الغربية وشمال أمريكا بممارسة التسلط على آخرين ، وتراوح انتشار أعمال التسلط ما بين واحد من أصل سبعة (١٤ في المائة) في الجمهورية التشيكية والسويد وحوالي ٦ من أصل ١٠ (٥٩ في المائة) في لاتفيا ورومانيا .

وتستمر تجربة العنف في المرحلة الأخيرة من سنوات المراهقة . قرابة ربع عدد الفتيات بين سن ١٥ و ١٩ سنة

المزيد من الأطفال يتعرضون للعنف على شكل التأديب - في منازلهم عادة وفي سن مبكرة . وبالمعدل ، نحو ٦ من كل ١٠ أطفال فيما بين سن سنتين و ١٤ سنة على مستوى العالم (قرابة بليون طفل) يتعرضون للعقوبة البدنية من مقدمي الرعاية على أساس منتظم . وفي الغالب ، يتعرض الأطفال لمجموعة من العقاب البدني والاعتداء النفسي . وأشد أشكال العقاب البدني - ضرب الطفل على رأسه أو أذنيه أو وجهه أو ضربه بقسوة وتكراراً - تكون غير مألوفة إجمالاً: ففي المعدل ، يتعرض نسبة ١٧ في المائة تقريباً من الأطفال في ٥٨ بلداً لهذه الممارسات القاسية . وفي ٢٣ بلداً يكون العقاب البدني سائداً ويغال أكثر من طفل من أصل خمسة أطفال .

المواقف إزاء العقاب البدني للأطفال

تبدو النسبة الأكبر من الأطفال المعرضين لتأديب عنيف تعارض النتائج بشأن المواقف إزاءه: ٣ يافعين من بين كل ١٠ على مستوى العالم يعتقدون أن العقوبة البدنية ضرورية لتربية الأطفال أو تعليمهم حسب الأصول . في الواقع ، نسبة المجيبين الراشدين في كافة البلدان باستثناء بلد واحد ، سوازيلند ، الذين يعتقدون أن العقاب البدني ضروري هي أدنى كثيراً من نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين عامين و ١٤ عاماً الخاضعين لتأديب عنيف . وفي معظم البلدان ، يرجح أن الراشدين غير المتعلمين أو ذوي مستوى تعليم منخفض يجدون العقاب البدني ضرورياً في تربية الأطفال أكثر من نظرائهم المثقفين . ففي اليمن على سبيل المثال ، وجدت نسبة ٥١ في المائة من الأمهات أو مقدمي الرعاية الرئيسيين المفتقدين للتعليم النظامي بأن ثمة ضرورة لاستخدام العقاب البدني في تربية الطفل ، مقارنة بنسبة ٢١ في المائة من الأمهات أو مقدمي

على مستوى العالم (نحو ٧٠ مليون فتاة) يبلغ عن الوقوع ضحايا لشكل أو آخر من أشكال العنف البدني بدءاً من بلوغهن سن ١٥ سنة. وفي بلدان شرق وجنوب أفريقيا، أبلغت نسبة ١٢ في المائة كحد أدنى من هذه الفئة من العمر عن أحداث عنف بدني خلال العام المنصرم في كافة البلدان التسعة التي تتوفر البيانات عنها، باستثناء جزر القمر. وفي بلدان غرب ووسط أفريقيا، بلغت النسبة واحدة من أصل ١٤ فتاة في كل من البلدان الـ ١١ التي تتوفر البيانات عنها؛ ووصلت النسبة إلى ٢٦ في المائة في الكاميرون و٤٢ في المائة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

القسري أو غيره من أفعال الجنس القسري في مرحلة ما من حياتهن. لكن يبدو أن فتيات يعيشن في أماكن معينة من العالم معرضات للخطر أكثر من غيرهن. فنجد معدلات ١٠ في المائة أو أكثر من معدلات الجنس القسري السائدة في ١٣ بلداً من أصل ١٨ في أفريقيا جنوب الصحراء حيث تكون البيانات مماثلة. وعلى العكس، في كافة بلدان رابطة الدول المستقلة حديثاً لدول وسط وشرق أوروبا ذات البيانات المماثلة (باستثناء جمهورية مولدوفا)، أبلغت نسبة أقل من واحد في المائة من الفتيات عن أحداث عنف جنسي.

أما الفتيات العازبات فيبلغن عن أعمال عنف بدني يرتكبه أفراد الأسرة أو أصدقاء أو معارف أو معلمون. لكن ومن بين الفتيات اللواتي تزوجن، يكون العشير الحالي و/أو السابق هو مرتكب العنف البدني الذي يتم التبليغ عنه عادة في كافة البلدان التي تتوفر البيانات عنها. وفي الهند وموزامبيق ونيبال وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا على سبيل المثال، ذكرت نسبة تزيد عن ٧٠ في المائة من الفتيات أن زوجهن أو عشيرهن الحالي أو السابق هو مرتكب العنف البدني ضدهن. وبالفعل، يشكل عنف العشير العنف الجنساني ضد الفتيات الأكثر شيوعاً. وعالمياً، هناك يافعة واحدة من بين كل ٣ يافعات في سن ١٥ إلى ١٩ سنة (٨٤ مليون) يقعن ضحية لشكل من أشكال العنف الوجداني أو البدني أو الجنسي على يد الزوج أو العشير في مرحلة ما من مراحل حياتهن. ويسجل عنف العشير معدلات مرتفعة لا سيما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتم قياس العمر الذي حدث فيه العنف الجنسي للمرة الأولى. ففي كافة البلدان باستثناء ٣ من أصل ٢١ بلداً حيث البيانات مماثلة، قالت معظم الفتيات اليافعات أنهن كن ضحايا عنف جنسي للمرة الأولى ما بين عمر ١٥ و١٩ عاماً. غير أن قسماً كبيراً منهن تعرض للعنف الجنسي للمرة الأولى في عمر أصغر. وفي كافة البلدان الـ ٢١ باستثناء الهند وليبيريا وجمهورية مولدوفا وسان تومي وبرينسيبي وزامبيا، قالت فتاة كحد أدنى من أصل خمس فتيات أبلغن عن حادث عنف جنسي واحد كحد أدنى بأنه حدث للمرة الأولى في عمر يتراوح ما بين ١٠ و١٤ عاماً.

ومرتكب العنف الجنسي ضد الفتيات هو زوجهن أو عشيرهن أو صديقهن الحالي أو السابق إلى حد بعيد. ونسبة كبيرة من الفتيات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وكينيا وجمهورية مولدوفا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا أبلغن أيضاً عن كونهن ضحايا صديق أو أحد المعارف.

غير أن البيانات المتعلقة بتعرض الصبيان اليافعين للعنف البدني، بما فيهم العشاء، هي محدودة أكثر. لكن صبياً يافعاً من بين أربعة كحد أدنى ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و١٩ عاماً أبلغ بأنه تعرض للعنف البدني منذ بلوغه ١٥ عاماً في كل من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ذات البيانات المماثلة؛ وتتخطى نسبة انتشار العنف البدني ٤٠ في المائة في كافة البلدان باستثناء بلدين (غانا وموزامبيق). كما يختلف مرتكبو العنف البدني المبلغ عنهم في البلدان الخمسة ويتضمنون أعضاء الأسرة، الأصدقاء أو المعارف، والمعلمين.

العنف الجنسي

اضطر نحو ١٢٠ مليون فتاة تحت سن ٢٠ سنة (أي فتاة واحدة من بين كل ١٠ فتيات) لممارسة الاتصال الجنسي

كما تعرض الصبيان للعنف الجنسي أيضاً، لكن إلى حد أدنى بكثير من الفتيات، وفق بيانات استخرجت من أربعة بلدان. ففي أوغندا، نسبة الصبيان اليافعين هي أدنى بحوالي الضعفين من نظرائهم الفتيات الذين أبلغوا عن أحداث اتصال جنسي قسري أو ممارسات جنسية قسرية أخرى. وبصورة مشابهة، في موزامبيق، أفادت نسبة من الصبيان اليافعين تبلغ أقل كثيراً من نسبة الفتيات بأنهم كانوا ضحايا عنف جنسي (٣ في المائة مقابل ٩ في المائة تبعاً). وكما هي الحال مع الفتيات، تحدث أعمال العنف الجنسي بين الصبيان للمرة الأولى في أغلب الأحيان ما بين عمر ١٥ و١٩ عاماً، ومرتكبوها الأكثر شيوعاً هم عشاء حاليين أو سابقين.

مؤسسات كدائرة الشرطة، المراكز الطبية، مؤسسات المساعدة القانونية، الجماعات الدينية و/أو الخدمات الاجتماعية، حتى عندما يعلمن بأنه يمكنهن إيجاد المساعدة هناك.

المواقف إزاء ضرب الزوجة

بوسع استطلاع المواقف والمعايير الاجتماعية المتعلقة بالعنف أن توفر تبصراً في كيفية حدوثه واستمراره وعدم التبليغ عنه. وتقتصر الأدلة في هذا التقرير بأن قرابة نصف جميع الفتيات في سن ١٥ إلى ١٩ سنة على مستوى العالم (حوالي ١٢٦ مليون) يعتقدون أن الزوج محق أحياناً في ضرب زوجته (أو عشيرته). ففي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترتفع هذه النسبة إلى أكثر من النصف، وتنخفض في بلدان رابطة الدول المستقلة حديثاً لدول وسط وشرق أوروبا إلى ٢٨ في المائة.

كما أن المواقف الداعمة لضرب الزوجة منتشرة أيضاً بين الصبيان اليافعين. ففي بلدان شرق وجنوب أفريقيا وجنوب آسيا، يعتبر ما يقارب نصف عدد الصبيان الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و١٩ عاماً أن ضرب الزوج لزوجته مبرر في ظل ظروف معينة؛ وفي بلدان غرب ووسط أفريقيا، تزيد النسبة قليلاً عن الثلث. لكن وربما بشكل مفاجئ، تعتقد نسبة فتيات أكبر من نسبة الصبيان في ٢٨ بلداً من أصل ٦٠ لديها بيانات عن الجنسين، أن ضرب الزوجة مبرر أحياناً؛ وفي ١٤ من هذه البلدان، تتخطى الفجوة بين الجنسين ١٠ نقاط النسبة. نجد هذا النموذج في بلدان جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ أكثر مما نجد في مناطق أخرى.

وفيما قد يكون ثمة تباين بين الذكور والإناث في ما يتعلق بمدى دعمهم لضرب الزوجة، يبدو أن الآراء تتلاقى حول الظروف الرئيسية التي يمكن تبرير هذا الشكل من العنف في ظلها: ويشكل إهمال الأطفال السبب الأكثر شيوعاً بين الإناث والذكور المجيبين.

المواقف إزاء الاعتداء الجنسي على الأطفال

أجري استطلاع للمواقف إزاء الاعتداء الجنسي على الأطفال أيضاً. وفيما ثمة افتقار حالياً لبيانات واسعة النطاق ومماثلة دولياً إزاء هذه القضية، تظهر الأبحاث التي أجريت في بعض المناطق والبلدان تنوعات التعقيد في المعتقدات الشائعة إزاء هذا الشكل المعين من العنف ضد

كما أن اليافعين الذين يعيشون في بلدان ذات دخل مرتفع هم عرضة للعنف الجنسي أيضاً. ففي سويسرا على سبيل المثال، أظهرت دراسة استقصائية وطنية عام ٢٠٠٩ بشأن الفتيات والصبيان البالغين ما بين ١٥ و١٧ عاماً بأن نسبة ٢٢ في المائة و٨ في المائة تباعاً تعرضوا لحادث واحد على الأقل من العنف الجنسي الذي يتضمن اتصالاً جنسياً في حياتهم. ويشكل الإيذاء الإلكتروني العنف الجنسي الأكثر شيوعاً الذي يلحق بالجنسين في ذلك البلد. وفي الولايات المتحدة، سجلت الدراسة الاستقصائية الوطنية الثانية بشأن تعرض الأطفال للعنف (NatSCEV II) التي أجريت عام ٢٠١١، معدلات الإيذاء الجنسي بين الفتيات والصبيان الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و١٧ عاماً، نسبة ٣٥ في المائة و٢٠ في المائة تباعاً.

التبليغ عن أحداث عنف

بغض النظر عن نوع العنف أو الظروف المحيطة به، يكتفم معظم الضحايا الإساءة التي لحقت بهم ولا يطلبون المساعدة. وتؤكد البيانات المعروضة في هذا التقرير أن حوالي نصف عدد الفتيات اليافعات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و١٩ عاماً لم يخبرن أحداً قط بالأمم. وفي الأردن وقيرغيزستان ونيبال ونيجيريا وباكستان وطاجيكستان وأوغندا، ترتفع النسبة إلى أكثر من النصف. وضحايا العنف الجنسي الإناث فقط هن أقل احتمالاً في الإفشاء بالإساءة التي لحقت بهن مقارنة باللواتي تعرضن للعنف البدني فقط أو العنف البدني والجنسي معاً. وتشير مقارنة لبيانات مستخرجة من بلدان تملك معلومات عن الجنسين إلى أن الصبيان في الغالب، شأنهم شأن الفتيات، يحتفظون بإبداثهم سراً.

ومن بين الفتيات اليافعات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و١٩ عاماً اللواتي كن ضحايا عنف بدني و/أو عنف جنسي، قالت ٧ من أصل ١٠ منهن بأنهن لم يطلبن المساعدة قط لوضع حد لهذا العنف. وفيما تختلف الأسباب، قالت العديد من الفتيات بأنهن لم يدركن أن ما تعرضن له كان شكلاً من العنف أو لم يعتبرن الإيذاء مشكلة. وتظهر البيانات المحدودة أنه في بعض البلدان، لا يطلب الفتيان المساعدة شأنهم شأن الفتيات. وكالفتيات، يحتفظ معظم الصبيان بالصمت إزاء تعرضهم للعنف، بغض النظر عن نوعه، لأنهم لا يعتبرونه مشكلة. وعندما تطلب الضحايا الإناث المساعدة، يلجأ معظمهن إلى أسرهن للحصول عليها. ويحتمل أكثر أن يلجأ إلى أفراد يعرفونهم شخصياً لطلب الدعم بدلاً من اللجوء إلى

الأطفال. مثلاً، حللت دراسة أجريت في بلدان المنطقة الشرقية للبحر الكاريبي في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ مفهوم النساء والرجال البالغين ١٨ عاماً وما فوق إزاء الاعتداء الجنسي ضد الأطفال. وفي محاولة لفهم بعض العناصر التي قد تساهم في هذا الشكل من العنف، سألت الدراسة المجيبين إذا كانوا يشعرون بأن الموقف السلبي للرجال إزاء النساء يشكل أحد هذه الأسباب. عارض معظم المجيبين (٦٠ في المائة) هذا الرأي أو كانوا غير واثقين (٢٧ في المائة). لكن نسبة ٧٧ في المائة من المجيبين قالوا بأن طريقة ارتداء الفتاة للملابس تلفت انتباه الرجل جنسياً.

وفي ما يتعلق بالنتائج المحسوسة للاعتداء الجنسي على الأطفال، اعتبرت أغلبية المجيبين في بلدان شرق منطقة البحر الكاريبي (٨٥ في المائة) أن هذا الاعتداء يلحق ضرراً نفسياً بالأطفال على المدى الطويل. غير أن أبحاث أجريت في مناطق أخرى من العالم تظهر عدداً من الآراء. ففي الترويج على سبيل المثال، وجدت دراسة أجريت بين عامة الشعب أن المجيبين عبروا عن الالتباس في ما إذا كان الاحتكاك الجنسي يلحق الضرر بالطفل أم لا. وفي نيجيريا، تعتبر نسبة ٦١ في المائة من الآباء الذين أجريت معهم الدراسة الاستقصائية أن بوسع الاعتداء أن يكون له أثر صحي خطير على الأطفال فقط عندما يتضمن الاتصال الجنسي.

على عاتقنا

ينتشر العنف ضد الأطفال لكنه ليس حتمياً، ووضع حد له يشكل مسؤولية مشتركة.

ففيما يعتبر العنف ضد الأطفال مشكلة فردية في غالبية الأحيان، غير أنه في الواقع مشكلة اجتماعية قائمة على عدم المساواة اقتصادياً واجتماعياً ومعايير التعليم الضعيفة. وتغذي العنف المعايير الاجتماعية التي تقبل العنف كطريقة مقبولة لحل النزاعات وتؤيد تسلط الراشدين على الأطفال وتشجع التمييز. كما تمكن هذا العنف أنظمة تفتقد لسياسات وتشريع، وحوكمة فعالة وسيادة قانون حازمة لمنع العنف، والتحقيق مع الجناة والادعاء عليهم، وتوفير خدمات متابعة ومعالجة للضحايا. ويسمح للعنف بالاستمرار عندما يكون غير موثق وغير مفاصل كنتيجة لاستثمارات غير دقيقة في جمع البيانات ونشر ضعيف للنتائج.

وتظهر الأدلة المتوافرة في هذا التقرير أن العديد من الأطفال لا يحظون بحماية ملائمة من العنف. فمعظم أعمال العنف ضد

الأطفال يقوم بها الأشخاص المكلفون برعايتهم أو الذين يتفاعلون معهم يومياً - مقدمو الرعاية، النظراء والعشراء. كما أن الأطفال محرومون في أغلب الأحيان من الحماية التي يحتاجون إليها ويستحقونها من الدولة. فقط ٣٩ بلداً في أرجاء العالم تحمي الأطفال قانونياً من كافة أشكال العقاب البدني، بما في ذلك في المنزل. إضافة إلى ذلك، ثمة تفاوتات كبيرة بين الحماية الموفرة لضحايا العنف من الراشدين والأطفال. على سبيل المثال، إذا ضرب أحد الأقارب شخصاً راشداً أو ضربه نظيره، يعتبر هذا الأمر عامة كسلوك غير مقبول وثمة أحكام قانونية موضوعة لحماية حقوق الضحية. لكن إذا عوقب الأطفال بعنف من آبائهم أو مقدمين آخرين للرعاية، غالباً ما تعتبر هذه الأعمال غير هامة، ونفس نوع ومستوى الحماية القانونية يكون عادة غير متوفر. وينشئ هذا الافتقار للحماية - مضاف إليه المواقف والمعايير الاجتماعية التي تبرر بعض أعمال العنف ضد الأطفال - بيئة حيث تعتبر أشكال عدة من العنف طبيعية وتفلت من العقاب.

وإحدى القيود المتأصلة في أي محاولة لتوثيق العنف ضد الأطفال هي التي تستثني: الأعداد الكبيرة للأطفال المفترض أن تكون عاجزة أو غير راغبة في التبليغ عن تجاربها. وفيما يعاني هذا التقرير أيضاً من هذا القيد، فإن القصة التي يرويها تشكل حوافز كافية لتستحث على العمل، إذ وحتى إذا ألحق العنف الضرر بطفل واحد فقط، فإن هذا الطفل الواحد هو كثير جداً.

وستستمر عملية فهم ومواجهة العنف ضد الأطفال في كونها حافلة بالصعوبات. فعلى الرغم من ذلك، ومع وضع استراتيجيات إضافية للحد من العنف وتنفيذها، فإنه من الواضح أيضاً أن الاستثمارات المنتظمة في ايجاد البيانات هي حيوية. والدليل الناجم عنها ضروري لرصد الالتزامات، وتوفير المعلومات لبرامج وسياسات وقوانين جديدة وتقييم فعاليتها. ويجدر بالأبحاث المستقبلية أن تركز ليس فقط على توثيق انتشار العنف، بل أيضاً على فهم العناصر الكامنة التي تغذي وعلى تقييم التدخلات الهادفة إلى منعه والاستجابة له. وستستمر الحاجة للنشر الموسع للبيانات بنسق متوافرة من أجل التوعية ولدعم الإرادة السياسية المطلوبة لوضع استراتيجيات وأعمال فعالة وتنفيذها - على كافة مستويات المجتمع.

يقع على عاتقنا وضع حد للعنف ضد الأطفال. فمن خلال توفر بيانات موثوقة سنعرف متى سيكون قد تم أخيراً تحقيق واجب ضمان حقوق الإنسان.

عشر حقائق عن العنف ضد الأطفال

١ في عام ٢٠١٢ وحده، أودت جرائم القتل بحياة نحو ٩٥٠٠٠ من الأطفال واليافعين تحت سن ٢٠ سنة - بما يعادل تقريباً طفل واحد من كل خمسة من جميع ضحايا جرائم القتل في تلك السنة.

٢ نحو ٦ من كل ١٠ أطفال فيما بين سن سنتين و ١٤ سنة على مستوى العالم (قراءة بليون طفل) يتعرضون للعقوبة البدنية من مقدمي الرعاية على أساس منتظم.

٣ هناك طفل واحد تقريباً من بين كل ٣ طلاب بين سن ١٣ و ١٥ سنة على مستوى العالم أبلغ عن مشاركته في واحدة أو أكثر من المشاهدات البدنية خلال العام الماضي.

٤ بين الطلاب فيما بين سن ١٣ و ١٥ سنة يتعرض طالب واحد أو أكثر بنسبة طفيفة من بين كل ٣ طلاب على مستوى العالم لظاهرة التسلط من جانب آخرين على أساس منتظم.

٥ يقر واحد من كل ٣ يافعين في سن ١١ إلى ١٥ سنة في أوروبا وأمريكا الشمالية بتعرضه للتسلط من جانب الآخرين في المدرسة مرة واحدة على الأقل خلال الشهرين المنصرمين.

٦ قرابة ربع عدد الفتيات بين سن ١٥ و ١٩ سنة على مستوى العالم (نحو ٧٠ مليون فتاة) يبلغن عن الوقوع ضحايا لشكل أو آخر من أشكال العنف البدني بدءاً من بلوغهن سن ١٥ سنة.

٧ اضطرت نحو ١٢٠ مليون فتاة تحت سن ٢٠ سنة (أي فتاة واحدة من بين كل ١٠ فتيات) لممارسة الاتصال الجنسي القسري أو غيره من أفعال الجنس القسري في مرحلة ما من حياتهن. ويواجه الأولاد أيضاً نفس الخطر رغم عدم توافر تقديرات عالمية نظراً لعدم وجود بيانات قابلة للمقارنة في معظم البلدان.

٨ هناك يافعة واحدة من بين كل ٣ يافعات في سن ١٥ إلى ١٩ سنة على مستوى العالم (٨٤ مليون) يقعن ضحية لشكل من أشكال العنف الوجداني أو البدني أو الجنسي على يد الزوج أو العشير في مرحلة ما من مراحل حياتهن.

٩ ٣ يافعين من بين كل ١٠ على مستوى العالم يعتقدون أن العقوبة البدنية ضرورية لتربية الأطفال أو تعليمهم حسب الأصول.

١٠ قرابة نصف جميع الفتيات في سن ١٥ إلى ١٩ سنة على مستوى العالم (حوالي ١٢٦ مليون) يعتقدون أن الزوج محق أحياناً في ضرب زوجته.

معاً من أجل
الأطفال

UNICEF/S/LRA2013-0006/Asselin ©

ملاحظة: تستند التقديرات إلى مجموعة فرعية من البلدان التي تتوفر لديها بيانات تغطي ٥٠ في المائة أو أكثر من عدد سكان العالم من الأطفال أو البالغين في النطاقات العمرية المعنية.

المصدر: قواعد البيانات العالمية لليونسف، ٢٠١٤، استناداً إلى المسوحات السكانية والصحية، والدراسات الاستقصائية العالمية للصحة المدرسية، ودراسة السلوك الصحي لأطفال المدارس، والمسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات، وغيرها من الدراسات الاستقصائية الوطنية والدراسات الأخرى. والبيانات السكانية مستمدة من: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات السكانية في العالم: تفتح عام ٢٠١٢، على قرص مدمج، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣.